نشرة صندوق النقد الدولي

المدير العام في جلسة إعلام للصحافة

دي راتو يصرح بأن "إصلاح الصندوق جار"

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٨ أكتوبر ٢٠٠٧

- الصندوق يتحرك "في الاتجاه الصحيح، وبالسرعة الصحيحة" في مسيرة الإصلاح
- زيادة التقارب بين البلدان الأعضاء في الجوانب المتعلقة بصيغة الحصص الجديدة
- قضايا الأسواق المالية سوف تتصدر جدول أعمال الصندوق في السنوات المقبلة

صرح المدير العام، رودريغو دي راتو، بأن إصلاح الصندوق جار، ولكن تحسين حوكمة المؤسسة متعددة الأطراف هو عملية معقدة سوف تستغرق وقتا وتتطلب التزاما من البلدان الأعضاء البالغ عددهم ١٨٥ عضوا.

وقال دي راتو في مؤتمر صحفي قبل الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمقرر عقدها في الفترة ٢٠-٢٢ أكتوبر الجاري في واشنطن العاصمة: "ليس الإصلاح كالعَدْو السريع، بل هو أشبه بسباقات العدو لمسافات طويلة. وسوف يستغرق إصلاح الصندوق عامين. وبكل المقاييس، عامان لإصلاح مؤسسة دولية تضم ١٨٥ عضوا ـ ما من أحد يمكن أن يقول إننا نسير ببطء."

وكان مجلس محافظي الصندوق، ممثلا لجميع البلدان الأعضاء في الصندوق، قد وافق العام الماضي في اجتماعات الصندوق والبنك السنوية التي عقدت في سنغافورة على قرار لبدء خطة إصلاح تهدف إلى إعادة تنظيم نظام تمثيل البلدان الأعضاء حسب التغيرات الأخيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي، مع زيادة مشاركة البلدان منخفضة الدخل وتعزيز صوتها في المؤسسة.

وتأتي إعادة التنظيم المذكورة في سياق عملية شاملة لإصلاح أولويات الصندوق ونظام الحوكمة المطبق فيه، حسبما أوضحها دي راتو في استراتيجيته متوسطة الأجل التي تغطي أهم مجالات عمل الصندوق، بما فيها الرقابة على الاقتصادات العالمية والإقليمية والقومية، والإقراض ومنع الأزمات، والمساعدة الفنية للبلدان الأعضاء، وكذلك حوكمة المؤسسة.

العمل المعني بصيغة الحصص

بعد جولة مبدئية من الزيادات المخصصة تمت في سبتمبر الماضي لزيادة حصص أربعة اقتصادات ديناميكية كان قصور تمثيلها في الصندوق أمرا واضحا (هي الصين وكوريا والمكسيك و تركيا)، شرع الصندوق في مرحلة ثانية أوسع نطاقا من عملية الإصلاح يتوخى استكمالها في العام القادم.

وتتضمن التغييرات المطروحة للنقاش الاتفاق على صيغة جديدة يتم الاسترشاد بها في تقييم مدى كفاية تمثيل كل عضو في الصندوق وتنعكس في حصة عضويته، وجولة ثانية من الزيادات المخصصة في الحصص على أساس الصيغة الجديدة، والعمل على وضع اقتراح بزيادة الأصوات الأساسية التي يمتلكها كل عضو ـ وهو إجراء من شأنه حماية تمثيل البلدان منخفضة الدخل.

وقال دي راتو ردا على سؤال ألقاه صحفي صيني: "حتى نلتزم بجدولنا الزمني المقرر، نسير في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الصحيحة." وأضاف: "ليس من اليسير التوفيق بين ١٨٥ موقفا"، مع الإشارة إلى أنه ما من مؤسسة دولية أخرى تماثل الصندوق في درجة المباشرة التي يتناول بها قضايا الحوكمة. ومع ذلك فقد أعرب دي راتو عن شعوره بالتفاؤل في هذا الخصوص.

مزيدا من التقارب

ثمة تقارب متزايد بين البلدان الأعضاء حول الجوانب المهمة في صيغة الحصص الجديدة. فقد بدأ يتضح توافق الآراء على أن المحصلة النهائية ينبغي أن تكون تحولا في الحصص لصالح البلدان الصاعدة والنامية، وهناك تأييد متنام لإجراء زيادة في الأصوات الأساسية تتجاوز ما سبق الاتفاق عليه في سنغافورة. وقال دي راتو: "هذه سمات أساسية في إصلاح الحوكمة نحتاج إليها من أجل الحفاظ على مشروعية الصندوق."

وسوف تناقش اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة للصندوق مسألة الحصص في ٢٠ أكتوبر، ومن المتوقع أن تشير إلى التقدم المحرز على مدار العام الماضي في إعادة تنظيم عمليات الرقابة الاقتصادية التي يمارسها الصندوق. وسوف يرأس هذه اللجنة، التي تضم ٢٤ عضوا وتحدد التوجه السياسي للصندوق كما تقدم له الإرشاد بشأن أولويات سياساته، توماسو بادوا-سكيويا وزير الاقتصاد والمالية الإيطالي الذي تم اختياره هذا الشهر خلفا للبريطاني غوردن براون.

مدير عام جديد

وهذه الاجتماعات هي الأخيرة التي يشارك فيها السيد دي راتو مدير عام الصندوق. فمن المقرر أن يتنحى عن منصبه في نهاية أكتوبر الجاري، ويخلفه وزير المالية الفرنسي الأسبق دومينيك ستراوس-كان. وقد أعلن كان أنه يعتزم المضي في إصلاح الصندوق، قائلا إن المؤسسة التي تشرف على الاقتصاد العالمي يجب أن تتكيف مع التطورات حتى تحتفظ بأهميتها في عالم تحكمه العولمة.

وصرح دي راتو في المؤتمر الصحفي بأن الصندوق أحرز تقدما في صياغة وتحقيق توافق في الآراء بشأن النموذج الجديد لدخل الصندوق. ويجري العمل على إيجاد مصادر قابلة للاستمرار يستمد منها الصندوق دخله. ويتم حاليا وضع

بعض التوصيات الصادرة عن فريق مستقل ـ والتي يطلق عليها اسم تقرير كروكيت ـ في شكل اقتراحات تطرح على أعضاء الصندوق لاتخاذ رأي بشأنها.

وأضاف قائلا: "على جانب النفقات، قمنا بتنفيذ نظام الميزانية متوسطة الأجل ووضعنا ميزانية تحقق خفضا في النفقات الحقيقية بمقدار ٦% على مدار السنوات الثلاثة القادمة حتى عام ٢٠١٠.

دروس من الاضطرابات المالية

إضافة إلى إصلاح الصندوق، سوف تركز اجتماعات واشنطن على الاضطرابات الأخيرة في الأسواق المالية العالمية وآفاق النمو. وقال دي راتو في تعليقاته الافتتاحية إنه من الواضح أن مخاطر التطورات المعاكسة في الاقتصاد العالمي هي الآن أكبر مما كانت عليه منذ ستة أشهر. وفي نفس الوقت، هناك مخاطر أخرى كانت موجودة بالفعل وأصبحت الآن أكثر حدة.

وأضاف: "تشمل المخاطر الحالية زوال الاختلالات العالمية على نحو غير منظم، وظهور توجه أقوى صوب الحمائية، وارتفاع أسعار النفط، وظهور مشكلات قومية في بعض الاقتصادات الصاعدة الضعيفة التي يتعين عليها تمويل عجوزات كبيرة في حساباتها الجارية بتدفقات رؤوس الأموال الداخلة إليها."

وصرح دي راتو بأن اضطرابات الأسواق الأخيرة كشفت النقاب عن نطاق العولمة المالية ومخاطرها. وأضاف أن التعرض للخطر لم يقتصر على منشئي سندات الدين في الولايات المتحدة، وإنما امتد إلى البنوك في المملكة المتحدة وألمانيا، والمقترضين في أوروبا الشرقية، وأخيرا المصدرين في آسيا وإفريقيا، وهو ما يشير إلى الأهمية القصوى التي تعلق على تعاون جميع الأطراف في قضايا الأسواق المالية.

وكان لصندوق النقد الدولي، بعضويته العالمية شبه الشاملة، إسهام رئيسي في الجهد الدولي المبذول لاستقاء الدروس من الاضطرابات الأخيرة وتطبيقها. وقال دي راتو إن قضايا الأسواق المالية لن تتصدر جدول أعمال الصندوق في اجتماعاته السنوية لعام ٢٠٠٧ فقط وإنما في السنوات المقبلة أيضا.

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.